

أهم التوصيات الصادرة عن ورشات اليوم الدراسي

حول الاستثمار بالإقليم تيزنيت

السبت 6 أبريل 2019

ورشة التجهيزات الأساسية وتعبئة العقار ومناخ الأعمال:

- ◀ الدعوة إلى تبسيط المساطر الإدارية وتجاوز عملية البطء والتعقيد في هذه المساطر، والعمل على ضمان الشفافية وكسب الثقة لدى المستثمر.
- ◀ تنظيم لقاء عمل وتبادل التجارب بين المستثمرين المحليين والمستثمرين من أبناء الأقليم المتواجدين بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء.
- ◀ مراجعة الجانب البيئي عند استقطاب أي عملية استثمارية مع الحفاظ على الخصوصيات المحلية لإقليم تيزنيت.
- ◀ إشراك جميع المكونات والمتدخلين أثناء إنجاز تصاميم التهيئة بالإقليم.
- ◀ إنجاز دراسة شاملة من أجل إحصاء وتعبئة العقار المتوفر والقابل للاستثمار بالإقليم.
- ◀ دعوة المسؤولين بالإقليم إلى تنظيم لقاء خاص مع المستثمرين لمعرفة أي استثمار يريد بالإقليم.
- ◀ فتح المنتزه الوطني لسوس ماسة أمام الاستثمار.
- ◀ فتح منصة رقمية تتبع الملفات الاستثمارية بالإقليم.

ورشة التجارة والصناعة والخدمات والطاقة والمعادن واللوجستيك:

- خلق تحفيزات ضريبية متنوعة لتحسين جاذبية الإقليم، وتمكين المقاولات العاملة به من نظام ضريبي يراعي خصوصياته.
- تنمية بنيات الاستقبال بالإقليم لاسيما الطرق والتطهير السائل وغيرها، وإحصاء الأراضي التابعة للدولة وكذا الأرضي المجهزة لاستقبال وحدات الإنتاج، مع الرفع من مستوى استثمارات القطاع العام في هذه البنيات.

- تبسيط المساطير الإدارية خاصة المتعلقة بمنح رخص البناء للمستثمرين.
- إحداث مناطق لأنشطة الاقتصادية و الصناعية واعتماد المقاربة التشاركية مع ممثلي التجار عند انجاز هذه المناطق وكذا تطوير البنية التحتية المتواجدة واعادة تأهيلها.
- توفير مناخ ايجابي للاستثمار وتوحيد إرادة جميع المتدخلين من منتخبين وإدارة محلية لتبسيط جميع مراحل انجاز المشاريع الاستثمارية الصغيرة والكبيرة. ومعالجة المشاكل المطروحة بالجدية الالزامية وفي الوقت المناسب.
- إرساء دينامية قطاعية جديدة تبني على الاستثمار المنتج للثروة والمشغل لليد العاملة، مع تنوع القطاعات التنموية وذلك بتطوير أنشطة مرتبطة بخصوصيات الإقليم (المنتج المحلي، السياحة القروية... الخ)
- ضرورة الإسراع بإخراج المشاريع الكبرى الهيكلية إلى حيز الوجود لاسيما قطب الأنشطة الاقتصادية واللوجيستيك - القطب الجامعي
- إحداث منطقة حرة بمدينة تيزنيت - المطار - الميناء -
- إحداث محطة لتحلية مياه البحر.
- وضع جدول زمني لإنجاز المشاريع التي تعتبر رافعة للتنمية ومن شأنها أن تحسن من جاذبية الإقليم.
- إدراج القطاع البنكي في مسلسل التنمية والرفع من مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية وتسهيل الوصول إلى التمويلات البنكية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تجارة القرب (تبسيط المساطر للحصول على القروض البنكية وبفوائد تفضيلية)
- تفعيل نموذج إقليمي للتسويق الترابي أو المجالي للدفع بوتيرة المبادرة الحرة واستثمار الرصيد البشري والمعرفي المهم الذي يتتوفر عليه الإقليم
- اعتماد نموذج يسمح بتحقيق توازن ترابي بين الأقاليم المكونة للجهة والعمل على الرفع من فعالية المنظومات الإنتاجية وتوزيع الثروات على مستوى الجهة.
- الاهتمام أكثر ب مجالات تجارة القرب وضبطها ومواكبتها وتشجيع المقاولات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة، لمواكبة التحديات خاصة التكنولوجية والمنافسة وتسهيل الوصول إلى التجارة الرقمية والالكترونية.

- العمل على تمكين التجار والمستثمرين المحليين من الاستفادة من برامج الدعم والتمويل المسطرة من طرف مختلف القطاعات الوزارية مع توفير وسائل الدعم والتكوين في مجالات الضريبية والفوترة والمساطر القانونية والإدارية من أجل رفع تحديات الرقمنة والمعاملات الالكترونية.
- ضرورة العمل على تثمين المنتوج المحلي وإحداث فضاءات لتسويق هذه المنتوجات المحلية خاصة الفضة.
- استغلال مدخلات الإقليم من المعادن مع العمل على تثمين هذا المنتوج المعدني وصناعته محلياً لضمان استفادة الإقليم من قيمته المضافة.
- محاربة بعض الظواهر السلبية التي تناقض بطرق غير مشروعة التجارة الداخلية لاسيما تهريب السلع من المناطق الجنوبيّة والجيف الضريبي والمراقبة الجمركية بالطرق والمحلاط التجارية... .
- تنظيم وتأطير البااعة العائليين داخل تجمعات تجارية ثابتة.
- ضرورة إحداث ورشات تكوينية لفائدة الشباب حاملي المشاريع المدرة للدخل ومواكبتهم في المراحل الأولى لإنجاز هذه المشاريع.
- ضرورة إحداث فرع لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بالإقليم لتأطير القطاع.
- ضرورة برمجة دورات تكوينية وتحسيسية للتعريف بصناديق الدعم المخصصة لتمويل الاستثمار
- تشخيص عميق ودقيق لوضعية الاستثمار بإقليم تيزنيت
- استطلاع رأي محلي وإعداد دراسات جدوى قبل برمجة المشاريع
- إنشاء مجربة حديثة لتثمين اللحوم البيضاء
- إنشاء مراكز لدعم التشغيل offshoring
- إستقطاب و إحداث وحدات صناعية كبرى في إطار مخطط التسريع الصناعي
- إحداث موانئ إضافية لتفريغ المنتجات البحرية مع احترام المعايير الدولية.
- فتح أوراش على الواجهة البحرية وإنشاء محطات تعليب للمنتجات البحرية
- إنشاء محطة لتحلية المياه بمنطقة اكلو. إحداث الأنشطة المدرة للدخل بالوسط القروي.

ورشة السياحة والصناعة التقليدية والثقافة:

- ❖ التعجيل بإنجاز المشاريع السياحية المبرمجة على مستوى الإقليم وفق استراتيجية 2021 للسياحة.
- ❖ دعوة المجلس الجهو لـ السياحة إلى مضاعفة نشاطه ودعمه بالإقليم.
- ❖ ضرورة دمج الأقاليم ضمن المدارس السياحية الجهوية والوطنية.
- ❖ ضرورة استفادة الأقاليم من عمليات التشوير أسوة بباقي إقاليم الجهة
- ❖ للتعرف بمؤهلات الأقاليم في مجالات السياحة و الصناعة التقليدية والثقافة.
- ❖ الاستفادة من الدعم المخصص للصناعة التقليدية.
- ❖ تشجيع القطاع البنكي للمساهمة في تمويل المشاريع السياحية المحلية وبفوائد تفضيلية مشجعة ومحفزة.
- ❖ تسهيل المساطر الإدارية لفائدة المستثمرين في مجالات السياحة والصناعة التقليدية.
- ❖ إمكانية التركيز على أنواع معينة من السياحة (ال فلاحتية أو الجيولوجية والإيكولوجية ...).
- ❖ خلق صناديق لدعم الاستثمار في مجال الصناعة التقليدية والسياحة.
- ❖ مراجعة النظام الضريبي وتخفيضه من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.
- ❖ تنظيم قوافل سياحية و المشاركة في صالونات الوطنية والدولية للتعريف بالمنتج المحلي.
- ❖ وضع خريطة إقليمية لجميع المؤهلات السياحية و الصناعة التقليدية والموروث الثقافي المادي واللامادي.
- ❖ بلوحة المنتوج السياحي البيئي وجعله يحظى باقبال السياح.
- ❖ تشمين المنتوج المحلي السياحي و الصناعي التقليدي.
- ❖ تنظيم معارض إقليمية بمختلف الجماعات من أجل تشجيع السياحة.
- ❖ إمكانية استفادة المرشدين السياحيين المحليين من تكوينات بالمجان من طرف وزارة السياحة.
- ❖ إمكانية إدماج ومنح المرشدين ذوي التجربة التراخيص القانونية لمزاولة هذه المهنة.
- ❖ تأسيس بوابة الكترونية مهنية للترويج السياحي المحلي.
- ❖ خلق عدالة مجاليّة لهم كافة المؤهلات السياحية، الثقافية وفي قطاع الصناعة التقليدية.

- ❖ تنظيم يوم دراسي حول تنمية الصناعة التقليدية والسياحة بالإقليم باعتبارهما قطاعين متكملين.
- ❖ توفير دليل خاص بال المجال السياحي والصناعة التقليدية.
- ❖ إحداث تمثيلية لمندوبية السياحة بالإقليم تيزنيت.
- ❖ البحث عن أساليب حديثة ومتقدمة للإشهار والتسويق.
- ❖ تشجيع العنصر البشري المكون والمتخصص في المجال.

ورشة الفلاحة والصيد البحري:

- فتح آفاق جديدة للتعاونيات ومواكبتها من خلال التكوين والصاحبة والتمويل وتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لمنخرطيها؛
- تشجيع ودعم القطاعات الوعدة كالسياحة القرورية الإيكولوجية وتنمية المنتجات المحلية وانتاج اللحوم البيضاء والحمراء والمنتجات البحرية؛
- تنظيم حملات توعوية حول مستجدات التشريع والقوانين المنظمة للمعاملات التجارية ونصوصها التطبيقية وكذا البرامج الحكومية التي تشجعها؛
- إعطاء رخص استثنائية للتعمير وممارسة الصيد في المناطق التي تمنع ذلك بالشريط الساحلي للإقليم
- مواصلة توسيع مجال رقمنة المساطر الإدارية (على سبيل المثال رقمنة خدمة الحصول على المصادقة على الاسم التي يمنحها مكتب تنمية التعاون)
- خلق وحدات وحدات تجميعية في مختلف سلاسل الإنتاج لتنمية المنتجات المحلية وتسهيل الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية خاصة لفائدة التعاونيات؛
- تصنيف الشواطئ الغير مصنفة بالشريط الساحلي للإقليم لتنمية المنتجات البحرية وخلق بنيات تحتية للرفع من جاذبية هذه الشواطئ؛
- مواكبة العنصر البشري وتأهيله وتكوينه لتسهيل الولوج لعالم الشغل والتشغيل الذاتي خصوصا بالقطاعات الجديدة كالخدمات والاستشارية والتسويق الإلكتروني.